اسم البحث : **القوانين التشريعية والدساتير والأنظمة والسياسات اللغوية الداعمة للغة العربية (الأردن أنموذجا)**

ضمن محاور اللغة العربية والدساتيروأنظمة الحكم والقوانين والتشريعات والسياسات اللغوية

الباحث: الاستاذ الدكتور: **محمد ابراهيم ابو جريبان**

عضو هيئة تدريس في جامعة البلقاء التطبيقية المملكة الاردنية الهاشمية

القوانين التشريعية والدساتير والأنظمة والسياسات اللغوية الداعمة للغة العربية

(الأردن أنموذجا)

الملخص

تسعى هذه الدراسة لبيان الجهود الصادقة، والأنظمة التشريعية والقوانين التي تبنتها المؤسسات والهيئات الأردنية؛ لصون اللغة العربية والدفاع عنها، بل وحمايتها من أخطار الحملات المستعرة التي تبرز في هذا العصر للنيل من اللغة العربية، ووئدها؛ متذرعة بحججها الواهنة؛ كالقول بعجز العربية، وتخلفها، وعدم مجاراتها للتطور والعولمة؛ تلك الحجج التي تبين أنها من نسيج المستعمرين وأتباعهم0

وقد سارت الدراسة لتحقيق مبتغاها؛ ضمن منهجها العلمي الذي قامت عليه؛ وهو المنهج الوصفي ، ثم التحليلي المستند للاستقراء والتحليل لبعض القوانين والآراء، والبنود التشريعية، وذلك بدراستها وتحليلها، واستلهام الأحكام منها؛ لأجل حفظ اللغة والدفاع عنها.

وبناء على هذا الوصف، وتلك الرؤية؛ فقد تمت الدراسة وتحققت ضمن أربعة محاور، كان منها محوران يتعلقان بالنص القانوني، ومجالات تطبيقه الواقعية في الجامعات الأردنية؛ فكان احدهما مخصص للقوانين والتشريعات الأردنية المتعلقة بحماية اللغة العربية، وكان المحور الآخر مخصص للدور التطبيقي الفعال للجامعات الأردنية في مجال النهوض باللغة العربية.

وانتهت الدراسة بالتوصل لبعض النتائج والتوصيات الي يحسبها الباحث هامة، ومن تلك النتائج؛ المحاولات التي ظهرت للنيل من اللغة العربية، ووئدها والقضاء عليها؛ تحت أسماء متعددة، وأساليب كثيرة؛ أساسها التبعية للغرب، وتقليده في الافكار والثقافة؛ فكانت تلك المحاولات عونا للاستعمار والتغريب الثقافي ودعما له.

كما بان من النتائج تلك الدعوات الصادقة، المنطلقة من أوساط الأمة الإسلامية، والتي تسعى لحفظ اللغة العربية، والذود عنها؛ فنتج عن ذلك حزمة من القوانين والتشريعات؛ ومن ضمنها القوانين والتشريعات الأردنية الملزمة لمؤسسات الدولة بالعمل على دعم وسيادة اللغة العربية، وتعزيز أدوارها في المجالات كافة.

وأما التوصيات؛ فكان من أهمها، وجوب الالتزام الكامل بالتشريعات الخادمة للغة العربية، ووجوب تنفيذها تحت إشراف هيئة مستقلة متخصصة ومعنية بهذا الأمر، وتكثيف الدروس والبرامج، والنشاطات المتعلقة باللغة العربية، وأن تكون دورية، ومتطلبا ضروريا لشاغر العمل في المؤسسات والدوائر، والقبول في الجامعات.

الكلمات المفتاحية: التشريعات، اللغة العربية، الدستور، التعليم العالي

Legislative Laws, Constitutions, Regulations, and Language Policies Supporting the Arabic Language

(Jordan as a Model)

Abstract

This study seeks to demonstrate the earnest efforts, legislative regulations, and laws implemented by Jordanian institutions and bodies to protect and defend the Arabic language from the dangers of the raging campaigns that are rising in this era to undermine the Arabic language and attempt to obliterate it. This is done by using flimsy justifications, like claiming that Arabic is unable, underdeveloped, and not keeping up with globalization. These arguments are woven into the fabric of colonizers and their adherents.

The study sought to achieve its goal by following the scientific method, represented in the descriptive approach, which is based on the extrapolation and analysis of some laws, opinions, and legislative provisions. By studying and analysing them, and drawing inspiration from them, to protect and defend the Arabic language. Based on this description and that vision; This study was conducted and achieved within four axes. Two of them were related to the legal text and its realistic areas of application in Jordanian universities. Therefore, one of these two axes was devoted to Jordanian laws and legislation related to the protection of the Arabic language, and the other axis was dedicated to the effective practical role of Jordanian universities in the field of fostering the Arabic language. Finally, the study comes with some conclusions and recommendations, which the researcher believes are significant, including the following findings: several attempts to weaken, demonize, and eradicate the Arabic language have emerged under various concepts that adopt a variety of styles, which is based on imitating the western thoughts and culture. But its fundamental principle is Western dominance and cultural appropriation. These attempts served to encourage colonialism and the westernization of culture. Among the findings were also those genuine calls from the Islamic nation that seeks to protect and defend the Arabic language, which resulted in a package of laws and legislation; Including Jordanian laws and legislation that obligate state institutions to work to

support and supremacy of the Arabic language, and to promote its roles in all fields.

Some of the most crucial recommendations are the requirement for full compliance with the legislation supporting the Arabic language, the necessity of implementing it under the supervision of an independent expert body concerned with this issue, and the necessity of intensifying the lessons, programs, and activities related to the Arabic language and to be held periodically, and to be a requirement for a vacant work in institutions and departments, as well as admission to the university.

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب يتلى فصيحا جليا؛ ليكون للعالمين هاديا ونذيرا، فرفع به عباده، وأعلى شأنهم، فنالوا رضوان الله وعفوه، وحط به أقواما ضل سعيهم، فتجرعوا ذلة الدنيا وخسران الآخرة، وذلك الخسران المبين، وأفضل الصلاة والتسليم على النبي المرسل رحمة للعالمين؛ سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه، أهل القرآن، ومعلمي الناس الخير، وبعد..

فإن الله سبحانه وتعالى قد شرف اللغة العربية، ورفع قدرها، وفضلها على كثيرمن اللغات؛ لما شاءت حكمته أن تكون حاضنة لكتابه الكريم، ومبينة لأحكام شرعه القويم، فتداعت الأقوام، لفهمها وتعليمها، ونهض العلماء لمعرفة ما يتعلق بهذه اللغة، ودراسة أوضاعها، وحالاتها؛ ليكونوا على بينة من كتاب الله سبحانه، واستنباط درره، وكافة أحكامه. فكانت العربية تزهو وتتفاخر بعزة أبنائها، وناطقيها، فعلى شأنها، وفرضت نفسها على العالم المعروف آنذاك، يرشدك إلى هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم حينما كان يبعث رسله مبلغين ومنذرين، لسائر حكام عصره؛ فكانوا يراسلونهم ويبلغوهم، بالعربية الفصحى؛ لأنها فحوى الهداية والدين، فبها تستقى أحكامه.

وسارت العربية رائدة مع توالي الأيام وتقدم العصور، فنهضت وزاد الاهتمام بها، فاستوعبت شتى المعارف والفنون، وطوعتها لنظمها وأساليبها، فأضحت لغة عالمية بكتاب الله المنزل للناس كافة، حتى ظهرأقوام يتخاطبون بها في العلم والبحث والتدريس، كلغاتهم التي نشأوا عليها، أو قد يزيد.

وهكذا ظل نجم اللغة العربية ساطعا ومنيرا حتى وهنت الأمة، وهانت على نفسها، وتنكر بعض أبنائها لعزتها وشرفها؛ فظهر من يدعو إلى العامية، وظهرت أبواق ناعقة تلهث خلف سراب الغرب تقليدا غير ناضج، وتبعية عمياء؛ فنادت هذه الأصوات باتباع الغرب ومجاراة أحواله كافة، حتى في نطقه وحروفه، وتخلت عن لغة القرآن؛ بل اتهمتها بالعجز والتقصير، وادعت ظالمة أن النهضة لا تتحقق إلا باستبدال الحروف العربية باللاتينية؛ فكانت تلك دعوة للاستعمار الثقافي، والغزو التبشيري الذي عانت منه الأمة. وعادت الأمة ثانية لرشدها، ونهضت من كبوتها، بعد أن عرفت الخطط المعدة للقضاء عليها وطمس هويتها؛ فأدركت واجبها الكبير تجاه مقومات وجودها، وخاصة لغتها، وكتاب ربها؛ فاستجمعت قواها، وأنشأت مؤسساتها لخدمة اللغة والذود عنها.

وظهرت تلك المؤسسات والهيئات الداعمة للغة في أرجاء بلاد المسلمين، ومن ضمنها المملكة الأردنية الهاشمية، التي حافظت على اللغة العربية ودعمتها عبر مؤسساتها الرسمية؛ فكانت تلك القوانين والتشريعات المتكفلة بحماية اللغة والدفاع عنها، وما نتج عنها من تطبيقات واقعية بينتها هذه الدراسة.

مشكلة الدراسة

تبدو مشكلة الدراسة ظاهرة في الآراء والدعوات المنطلقة، لمحاصرة اللغة العربية والتضييق عليها، ومنع انتشارها؛ بل وضع العراقيل أمامها ، وصرف الأمة عنها، باجتهادات مشبوهة وباطلة، تخدم الأعداء والطامعين، لا تحقق للأمة خيرا ولا ترفع لها قدرا.

أهداف الدراسة

تظهر أهداف الدراسة في مجالات منها:

1 ـ معرفة أهمية اللغة العربية، وفضلها على سائر لغات العالمين

2 ـ معرفة وإدراك الجهود العظيمة التي بذلها العلماء، لخدمة اللغة العربية وحفظها

3 ـ معرفة أهم الآراء والدعوات المشبوهة التي برزت لمحاصرة اللغة العربية والنيل منها، ومن يقف وراء تلك الدعوات، ومعرفة الجهات التي تتبناها وتخطط لها

4 ـ معرفة الاجتهادات والآراء والخطط والتشريعات الحديثة؛ التي تتبنى حفظ اللغة وحمايتها والدفاع عنها

منهج الدراسة

أعدت هذه الدراسة وفقا للمنهج الوصفي المستند للاستقراء والتحليل، والمتمثل بجمع الآراء والخطط والتشريعات واستقرائها، ودراستها وتحليلها وأخذ الأحكام منها؛ لأجل حفظ اللغة والدفاع عنها.

خطة الدراسة

هذه الدراسة بحثت الموضوع المطروق في مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة، على التفصيل التالي:

أولا ـ المقدمة، فقد اشتملت على ادبيات البحث من حيث توضيح مشكلة البحث، وأهدافه، ومنهجيته، وخطته

ثانيا ـ المبحث الأول، وكان حول مكانة اللغة العربية وحفظها ومهارات تطويرها

ثالثا ـ المبحث الثاني، وتكلمت فيه عن خطط محاربة اللغة العربية والكيد لها

رابعا ـ المبحث الثالث، وقد جاء لبيان الاستراتيجيات والتشريعات الأردنية الداعمة للغة العربية

خامسا ـ المبحث الرابع، وقد بينت فيه المهارات الإجرائية التطبيقية للجامعات الأردنيه الداعمة للغة العربية

سادسا ـ الخاتمة، وجاءت كاشفة لاهم نتائج الدراسة، وتوصياتها

تمهيد

تناولت الدراسة هذا الموضوع الهام ـ المطروق للبحث ـ من ثلاثة محاور اساسية، يسهم كل واحد منها في تجليته، وبيان أهميته، والتفاعل الإيجابي معه، وكيفية الإحاطة به، واقتضى النظر التأصيلي لتلك الدراسة، والنهج العلمي المبين لها أن يتناول المحور الأول مكانة اللغة العربية من حيث أهميتها وفضلها، وميزتها على غيرها، ومقاصد حفظها، والحرص على التعايش معها؛ تعلما وتعليما، وإعدادا وتقريرا، ولا

يتضح هذا الدور إلا باستنطاق النصوص الشرعية الدالة على هذه الأهمية؛ بمعرفة الدلالة منها، كما استنبطها العلماء، وبينوها أتم بيان، وهذا الذي يدلي بنا إلى المحور الأول من هذه الدراسة؛ فلنتجه إليه على بركة الله.

المبحث الأول
مكانة اللغة العربية وحفظها ومهارات تطويرها

شاء الله سبحانه وتعالى أن يكرم الإنسان، ويرفع قدره على كثير من مخلوقاته، ولهذا فقد هداه للتخاطب والتفاهم عن طريق جملة من من الألفاظ، التي هي عبارة عن " اصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم " كما يوضح ذلك ابن جني في تصوره لحد اللغات بشكل عام (1)

كما شاء سبحانه وتعالى أن يميز اللغة العربية على غيرها، ويرفع قدرها، وأن يجعلها فوق اللغات بما استحفظها به من كتابه الكريم، ومصادر شرعه ودينه القويم؛ فعد ذلك سببا خاصا تميزت به العربية، ولم يتوفر لغيرها من لغات العالمين.

ولغة العرب كما يقرر العماد ابن كثير محقا؛ من أفصح اللغات، بل هي أفصحها قاطبة ، وأبينها وأوسعها، وهي أكثر اللغات تأدية للمعاني؛ ولأجل ذلك فقد اختصها الله سبحانه وتعالى بأشرف كتبه (2)، فازدادت شرفا وتكريما باحتوائها كتابه العظيم.

وكنتيجة لازمة مترتبة على هذ التكريم؛ فقد اتجه المسلمون نحو لغة القرآن، انطلاقا من واجبهم الديني، فأحاطوها عناية من جميع جوانبها، وأبرزوا ينابيع عظمتها في مناحي اهتمامات الناس ومقاصدهم؛ إذ اللغة " وجه جليل من وجوه النشاط الإنساني الحي " (3)

فشعر المسلمون بمدى أهمية اللغة العربية؛ لأجل فهم كتاب ربهم، وأداء شعائر الدين تامة، فهذه " الشريعة المباركة عربية لا مدخل فيها للألسن العجمية، وإن القرآن ليس فيه كلمة أعجمية " (4)، كما يقرر ذلك الشاطبي في موافقاته. ومقصوده من ذلك؛ أنه وإن دخلت للعربية بعض الألفاظ من لغات أخرى، إلا أن العرب تكلمت بها، ودرجت في خطابها؛ فضارت تلك الألفاظ من كلامها.

وكنتيجة واقعية تطبيقية أخرى لتلك القيمة، فقد انبرى العلماء لخدمتها؛ بإبراز فنونها وفروع معارفها، وأبدعوا في ذلك.

وبهذا فقد حلت اللغة العربية في مجالات العلوم والأفكار محل العديد من اللغات الأخرى، واصبحت لغة المعارف والعلوم في عصور ازدهار حضارتنا، وتسابق الأدباء قي إظهار ابداعاتهم بها، فتأثر أهل الغرب بمخرجاتها، وخاصة في أدب القصة والشعر، فنسج الشعراء الإسبان على منوالها؛ مما بان عندهم ألوان من شعر الغزل والفروسية والحماسة.

بل بدا بعضهم يؤلف ويكتب بالعربية نفسها، كما يقول مصطفى السباعي اثناء ذكره للكاتب الإسباني (الغارو) الذي كان يأسف كثيرا لهذا الحال، لأن الإسبان أهملوا اللغة اللاتينية، وانكبوا على اللغة العربية، الذي يصفها بأنها لغة من قهروهم، فأخذوا ينشرون العلوم والآداب والأشعار بتلك اللغة. (5)

وبرز من غير العرب من حمل لواء العربية، ونذر نفسه لشرف خدمتها، ونشر علومها، وإيضاح معانيها؛ كسيبويه، والجرجاني، والرازي، والزمخشري... وغيرهم كثير.

وبهذا السعي، والحرص المتفانيان؛ كشف العلماء عن عظمة الدين الإسلامي، وكتابه الكريم، ومدى فضلهما على اللغة العربية؛ فبالقرآن حفظ الله تعالى لنا تلك اللغة، ووسمها بالقداسة والخلود، مما جعل جملة من العلوم والمعارف؛ تنشأ لأجل العربية، وإظهار أمرها، وعلو شانها؛ فظهرت علوم الأصوات، التي اهتمت بالنطق وتبيان الحروف ووصفها ومخارجها، كما ظهرت علوم الصرف؛ التي تهتم ببنية الكلم وتحوله، وظهرت كذالك علوم النحو الباحثة عن تغير الكلمة في الجملة، والذي قد يكون مقصد وضعه؛

" ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم " (6)، كما ظهرت علوم البلاغة بفنونها المتعددة؛ من معان وبديع وبيان(7)، وما تؤديه من أفكار وصور تبلغ بها قلب المتلقي وفؤاده قبل سمعه وإحساسه.

وإذا كان لا بد من شروط للمجتهد والفقيه؛ ليكون اجتهاده معتبرا ومقبولا، فإن من بين تلك الشروط التي نادى بها العلماء من أهل الاصول؛ " أن يكون عالما بلسان العرب بحيث يمكنه تفسير ما ورد في كتاب الله والسنة من الغريب ونحوه " (8)، فهذه وظيفة تشريعية للغة، توازي، أو تزيد على التخاطب، والتفاهم؛ إذ التشريع أساس للحقوق، وارتقاء للأمم، ورمز نهضتها.

ولأجل الوظيفة التشريعية تلك، تسابق الفقهاء في الإحاطة باللغة والغوص فيها؛ فهذا الفقيه والعالم اللغوي، الإمام الشافعي يقرر أن سبر اللغة واستلهام معانيها؛ أساس في إقامة الشعائر، ودقة استنباط الأحكام الشرعية؛ فيقول: " إنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها على ما تعرف من معانيها " (9) وبهذا فلا تقوم غيرها مقامها في ملء الفراغ، وتنزيل أحكام الدين على المكلفين كما تقوم به العربية.

بل يذهب الإمام الشافعي ألى أكثر من ذلك، لأجل فهم الشريعة وامتثال أحكامها؛ فيشترط تعلم اللغة العربية للمسلمين جميعا على قدر استطاعتهم، فيقول : " فعلى كل مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما بلغه جهده حتى يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله ويتلو من كتاب الله وينطق بالذكر والتشهد وغير ذلك " (10)

لأن المقصود من الأحكام والتكاليف الشرعية المطلوبة من المكلفين؛ تطبيقها على وجهها الذي أراده الشارع، ولا يتأتى ذلك على وجه التمام إلا بالإحاطة باللغة العربية؛ فما لا يتم الواجب إلا به، فتحقيقه والقيام به واجب.

وعليه فقد أدى هذا البعد الهام للغة العرب، إلى كثرة خصومها وأعدائها وحسادها؛ فتضافروا جميعا وتكالبوا على الكيد بها بوسائلهم المختلفة، باختلاف طبائعهم، والمتجددة بتجدد أزمانهم؛ فظهرت أفكار عديدة، وآراء شتى للنيل من اللغة العربية، ومحاولة وئدها، أو إقصائها عن مجالات العلم والإبداع، وهذا ما يقودنا الى المحور الثاني من هذ الدراسة؛ محور محاربة اللغة العربية، والكيد لها، فإلى ذلك المحور نتجه على بركة الله.

المبحث الثاني

خطط محاربة اللغة العربية والكيد لها

كثرت الدعوات الرامية لمحاربة اللغة العربية، باختلاف مصادرها وداعميها، ومن يقبع خلفها، واتخذت تلك الدعوات شتى السبل والأساليب، والوسائل المتنوعة بتنوع الأوضاع والازمان، ويبقى الهدف البارز الذي يجمعها، هي أنها تتستر خلف أيدلويوجية تسعى لها؛ فهي " لا تحارب اللغة العربية نفسها، ولكنها تحارب القرآن " كما يوضح المفكر محمد محمد حسين (11) وهذا ما ظهر للعيان من خلال النظرات الأربع المناهضة للغة العربية، والمحاصرة لها؛ حتى بين أهلها وناطقيها، ويجمع هذه الدعوات، الكيد والبغض والعداء، ومحاربة العربية، وتتلخص كما يلي:

أولا ـ النظرة العدائية الاستعمارية. ثانيا ـ النظرة العدائية التغريبية.
ثالثا ـ النظرة العدائية البنائية التبسيطية. رابعا ـ النظرة السلبية للتقنيات الحديثة.

أما فيما يتعلق بالنظرة العدائية الاستعمارية، وأعني بذلك قهر الأمة وثنيها عن لغتها؛ فهي من أعلى مهمات الاستعمار الغربي للأمة العربية، فقد أدرك بأنه لا يمكن اخضاع الشعوب والاستيلاء على بلادها وامتصاص خيراتها، إلا بسلخ الأمة عن هويتها المتمثلة بدينها ولغتها، فهما أساس وجود الأمة، وعنوان وحدتها وترابطها، وتطبيقا لهدا المخطط الاستعماري الحاقد، يقول الحاكم الفرنسي في الجزائر إبان

استعمارها: " يجب أن نزيل القرآن العربي من وجودهم ونقتلع اللسان العربي من ألسنتهم حتى ننتصر عليهم " (12)

ويذهب ساسة الغرب ومفكريهم الى وجوب محاربة اللغة العربية، والقضاء عليها؛ بناء على الرؤية التي يقدمها لهم المؤرخ الفرنسي (جاك بيرل) الذي يصف أن أعتى القوى التي وقفت في وجه الاستعمار الفرنسي، وحالت بينه وبين تحقيق مطامعه في بلاد المغرب العربي؛ هي اللغة العربية، فهي التي حفظت وحدته وتماسكه، وحالت بينه وبين الذوبان في الثقافة الفرنسة. (13)

فالقضاء على هذه اللغة، وثني أهلها عنها؛ بمثابة استسلام للأمة؛ وانقياد لعدوها؛ لأنه يمحو من مخيالها عوامل الاعتزاز والنصر المتعددة، ويحل محلها الانقياد والتبعية والانبهار بكل وافد وغريب عن الأمة، وذاك مما يوطن للاستعمار.

وليست هذه دعوة أطلقها الفرنسون فحسب؛ بل ترجمت لواقع عملي، حينما خططوا لوضع قواعد للغة البربر في أقطار المغرب العربي، ودعوا أهل تلك البلاد بكل ما يملكون من وسائل وحيل، للاهتمام بلغتهم ـ الأمازيغية ـ ونبذ اللغة العربية والتخلي عنها.

ولقد مارس الاستعمار الانجليزي تلك السياسة؛ سياسة إقصاء العربية، ومحاربتها بذرائع شتى في الأقطار الي استعمرها؛ وخاصة مصر؛ فهذا المهندس الانجليزي " وليم ولكوكس " يدعو إلى التخلي عن لغة العرب الفصيحة (14)، بل يسعى بكل ما أوتي من قوة إلى استبدالها باللهجات المحلية، والألفاظ السوقية بدعوى صعوبتها، وعجزها عن مسايرة العلم والحضارة.

وأما ما يتعلق بالنظرة العدائية التغريبية، والتي اقصد بها؛ التنكر ومعاداة ثوابت الأمة ومقوماتها الأساسية، اتباعا للمناهج التغريبية؛ إذ التغريب في ميدان الثقافة: " حركة موجهة لصبغ ثقافة الأمة بالصبغة الغربية، بحيث يشعر المسلم بالنقص والحرج وهو يدرس الثقافة الأسلامية " (15) ومن أهم إفرازات تلك النظرة التغريبية المسمومة؛ دعوى إحلال اللهجات والالفاظ العامية، والأجنبية محل لغة العرب الفصيحة.

فقد نشطت الأبواق الناعقة بدعوى العامية، ووجوب فرضها في مناحي الحياة والمعارف، مكان اللغة العربية الفصحى، فظهرت الدعوات لكتابة الآداب والفنون؛ من مسرحيات وقصص.. باللهجات الدارجة، وتحمس لهذه الدعوى الكثير، ووضعت لها المعاجم، وألفت فيها الكتب، وعقدت المؤتمرات، واقيمت الندوات والدروس والمحاضرات لهذه الدعوة الغريبة المستهجنة.

ومن جملة تلك الأعمال، ما قام به (سبيتا) مدير دار الكتب في مصر، حيث ألف كتابا عام 1881م، لتشجيع نشر العامية، وإحلالها محل اللغة الفصحى، أطلق عليه اسم " قواعد اللغة العامية في مصر " (16)، وقد حمل هذه الدعوى من بعده أدباء ومفكرون كثيرون من أشهرهم سلامة موسى، ولويس عوض وتوفيق الحكيم.

ثم توالت تلك الدعوات واستمرت بما تتلقاه من دعم ومؤازرة من المستشرقين ودعاة التغريب الثقافي، وظهرت أقوى المحاولات في هذا الإطار على يد القاضي (ولمور) الذي ألف كتابا عام 1902م، أطلق عليه اسم " لغة القاهرة " (17) حث فيه على التخلي عن اللغة الفصحى، واستبدالها بالعامية، وقد زود كتابه هذا، مجموعة قواعد، لتتخذ لغة للعلم، والأدب، كما توهم.

أما النظرة العدائية البنائية التبسيطية، والتي اعني بها تلك الدعوات التي نهضت لأجل إصلاح العربية بدعوى أنها لغة معقدة وأن قواعدها صعبة، كما أثارها " المقتطف " أول الأمر عام 1881م، ثم توالى الركب فقالوا بوجوب تسهيل مبادئها، وتذليل الصعوبات التي تواجه الدارس والمتلقي لها، كما يزعمون؛ فقد كان من أشهرها دعوة التخلي عن الإعراب، أو التخفيف من قيوده، بتسكين الكلمة (18)

فهم الذين رأوا أن علة صعوبتها تكمن في قواعد إعرابها، شعارهم في ذلك القاعدة التي نادى بها توفيق الحكيم في المجمع اللغوي؛ قاعدة " سكن تسلم "(19)؛ فدعوا للتخلي عن هذه القواعد التي ما نشأت إلا لأجل حفظ اللغة العربية وصيانتها.

ومن هذه الدعوات المعادية للغة العربية، دعوة كتابة حروفها بالحروف اللاتينية، تبعية وانقيادا لكل ما هو غربي، وتأثرا بالدعوات القومية؛ كالطورانية التركية التي استبدلت الحرف العربي باللاتيني إثر الانقلاب الكمالي في تركيا، وكان من أبرز المروجين والداعمين لهذة الفكرة عبد العزيز فهمي عام 1943م، الذي تقدم باقتراح لمجمع اللغة العربية؛ يطالب فيه بالكتابة بالحروف اللاتينية بدلا من العربية (20)، وتكمن الخطورة هنا في أن الداعمين لهذه الفكرة هم من المنتسبين لمجمع اللغة العربية في القاهرة، والذين هم أهل الفصحى، وعليهم يقع واجب حفظها.

وقد رد العلماء، والأدباء على كل هذه الدعوات المشبوهة، وفندوها وبينوا مدى خطورتها، وسوء عاقبتها؛ الكامنة في الإساءة للقرآن بهجر لغته التي أنزل بها، وتفريق المسلمين بالقضاء على ما يوحدهم من لغة المناسك والشعائر الدينية، وكذا القضاء على تراث الأمة عبر الأجيال؛ ويتحقق هذا بثني الناس عن اللغة التي احتوته وقام عليها. ومن هؤلاء المدافعين عن اللغة العربية الشاعر حافظ إبراهيم في قصيدته التي يقول فيها:

" رجعت لنفسي فاتهمت حصاتي ونديت قومي فاحتسبت حياتي
رموني بعقم في الشباب وليتني عقمت فلم أجزع لقول عداتي
وسعت كتاب الله لفظا وغاية وما ضقت عن آي به وعظات
فكيف أضيق اليوم عن وصف آلة وتنسيق أسماء لمخترعات
أن البحر في أحشائه الدر كامن فهل سألوا الغواص عن صدفاتي " (21)

وأما ما يتعلق بالنظرة السلبية للتقنيات الحديثة، فأعني بذلك التأثير السلبي الذي لحق باللغة العربية؛ نتيجة لإسقاطات العولمة وما صحبها من ابتكارات متطورة، وخاصة في مجال تكنولوجيا عالم الاتصالات، بشكل عام؛ ومواقع التواصل الاجتماعي، بشكل خاص؛ مما أدى لبروز تحديات طارئة تعترض مسيرة اللغة العربية وجريانها المتدفق بما احتوته من علوم ومعارف شتى.

ومن أهم الظواهر السلبية للتقنيات الحديثة على اللغة العربية بشكل إجمالي؛ تنامي ظاهرة المزج بين اللغة العربية، واللهجات المحلية، واللغات الأجنبية؛ وخاصة اللغة الإنجليزية، ونتج عن هذا المزج ولادة لغة غريبة بين الإجيال التي افتتنت بالحداثة، وكل مبتكر غريب.

فدرجت بين الشباب ـ خاصة ـ لغة (العربيزي) وهي: لغة مستهجنة غريبة عن ثقافتنا، وفكرنا " لها أغراضها الخاصة، وقاموسها المستحدث، وهي خليط من الحروف الإنجليزية، والرموز اللاتينية، وقد بدت نتيجة التحولات السلبية مع بروز نظام الشابكة (الأنترنت)، ومواقع التواصل الاجتماعي " (22)

وقد أدت عدة عوامل لانتشار هذه الظاهرة التي طرأت على اللغة العربية، وانتشارها بين الشباب خاصة، ومنها فيما أرى:

1. تدني الوازع الديني عند كثير من الأجيال الناشئة ، ممن ساروا وفق هذا المنحنى؛ إذ اللغة العربية أساس لفهم الدين، وتطبيق شعائره، فالاهتمام بها اهتمام بالدين نفسه
2. افتتان الشباب ـ خاصة ـ بمظاهر العولمة، وبكل غربي وافد، ولو كان ذلك على حساب الثوابت، كاللغة التي تعد من أهم مظاهر هوية الافراد، وانتمائهم لأمتهم
3. سهولتها؛ نتيجة عدم تقيدها بضوابط اللغة العربية؛ من قواعد للغة والكتابة، مما أغرى دعاتها الذين يعشقون الفوضى والتفلت من الضوابط، والخروج على المألوف، وهواة استبدال الحروف بالأرقام، والوجوه الضاحكة

4. ومن أسباب انتشارها أيضا، ظهور حالات " الدردشة " عبر مواقع التواصل الاجتماعي المتعددة، واهتمامها بوصف الحالة اكثر من الاهتمام باللغة السليمة

5. قصور المهتمين باللغة العربية؛ من أفراد ومؤسسات ودول، وعدم تقديم البدائل الصحيحة والسليمة، من برامج تعليمية، وأساليب واقعية؛عبر المواقع المختلفة، لجذب الشباب، وكافة الدارسين للعربية؛ ليدركوا عظمتها وأهميتها.

وبعد اتضاح الصورة، وبروز التحديات الداهمة، التي تنال من لغتنا العربية؛ فلا بد من النهوض الحق، واتخاذ اجراءات فعالة تعيد الثقة، وتحمي اللغة العربية، وتدفع عنها الأخطار المتربصة. وهذا ما يسير بنا إلى المبحث الثالث، الذي يبصرنا بالإجراء القانوني الذي يؤدي لحماية اللغة، وحفظها؛ إن لازمته الإرادة الجادة.

المبحث الثالث

الاستراتيجيات والتشريعات الأردنية الداعمة للغة العربية

بعد ان طفح الكيل، وظهرت التحديات التي تعترض لغتنا العربية، وتحاول اجتثاثها، او استبدالها، أو تشويهها، أو ثني الباحثين والمفكرين وطلاب العلم عنها، باتهامها، ظلما بالتخلف والقصور. بعدها هب العلماء لصد الخطر الداهم على العربية، فعقدت المؤتمرات، وأعدت الخطط، ورسمت الاستراتيجيات، وأقيمت الندوات، ووضعت التوصيات؛ التي ـ أسفا ـ باتت في الظلام، ولم تبرح أدراجها؛ لأنها لم تدعم بالرأي القانوني والتشريع الملزم في غالبية الأقطار.

لقد سعت بعض الأقطار للتخفيف من تلك المخاطر، بسن القوانين الضامنة لحفظ اللغة، ومعاقبة من يسعى للتنصل منها؛ انطلاقا من واجباتها الدينية، والقومية، والوطنية؛ فكانت المملكة الأردنية الهاشمية؛ من أهم الأقطار التي تبنت حماية اللغة العربية والدفاع عنها من خلال القوانين العامة والخاصة، والاستراتيجيات والخطط التشريعية الملزمة للمؤسسات والهيئات والأشخاص، على النحو التالي:

أولا ـ الدستور الأردني، انطلاقا من اهمية النص الدستوري، وكونه أرفع قانون في الدولة، وقمة هرمها المختص بالمجال التشريعي؛ فأحكامه فوق سائر القوانين الأخرى، ومن هذا الواجب فقد نص الدستور الأردني الصادر عام 1952 ، وتعديلاته عام 2016 ؛ في المادة الثانية على ان: " الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية "

فلا يجوز مخالفة النص الدستوري، واستبدال اللغة العربية، أو محاولة إضعافها، أو تهميشها بأي ذريعة؛ لأن ذلك مخالفة بينة لأحكام الدستور، ومن هنا جاءت قوانين مؤسسات الدولة وهيئاتها، لخدمة المبدأ الدستوري وتنفيذ نظرته القاضية بوجوب العناية باللغة العربية؛ فظهرت القوانين التالية:

ثانيا ـ أ ـ قانون التربية والتعليم رقم 3 لسنة 1994م، وتعديلاته الذي ينص قي المادة الثالثة من الفصل الثاني على جملة من فلسفة التربية، وأهدافها، ومنها: أن " اللغة العربية ركن أساسي في وجود الأمة العربية، وعامل من عوامل وحدتها ونهضتها "

كما ينص ذلك القانون أيضا في المادة الرابعة على وجوب الأخذ باللغة العربية، أثناء التعبير عن ذات الشخص، وأثناء اتصاله مع الآخرين.

كما ينص في المادة التاسعة من الفصل الثالث؛ المتعلق بأهداف االتربية وفلسفتها؛ أثناء مرحلة التعليم الاساسي؛ بأنه يتعين على الطالب إدراك المهارات الأساسية المنوطة باللغة العربية؛ فيتقن الطالب فن استخدامها بكل يسر وسهولة.

أما فيما يتعلق بأهداف التربية وفلسفتها في المرحلة الثانوية من مراحل الدراسة، فقد تناولتها المادة الحادية عشرة من القانون، والتي جاء فيها: " يستخدم اللغة العربية في تعزيز قدراته على الاتصال، وتنمية ثقافته العلمية والأدبية، ومراعاة البناء اللغوي الصحيح للغة وتذوق فنونها "

ب ـ ولا يقتصر تنفيذ أحكام قانون وزارة التربية والتعليم على المدارس الحكومية خاصة، بل يتوجب على مؤسسات التعليم الخاصة، وحتى المدارس الأجنبية الإلتزام بذلك؛ فقد جاء في المادة الثالثة والثلاثين من هذا القانون أنه يتوجب على مؤسسات التعليم الخاصة التقيد بفلسفة التربية والتعليم واهدافها، والتي من جملتها ما يتعلق باستخدام اللغة العربية، ووجوب تعزيزها وتسهيل استخدامها للطلاب، وتشجيعهم على ذلك.

ثالثا ـ أما فيما يتعلق بقانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم 17 لسنة 2018م، وتعديلاته؛ فقد جاء في المادة الثالثة منه ان التعليم العالي والبحث العلمي يهدف لتحقيق جملة من الغايات، منها: " اعتماد اللغة العربية لغة علمية تعليمية تعلّمية في مختلف مراحل التعليم العالي ودعم التأليف العلمي بها والترجمة منها وإليها " وبهذا فإن الجامعات الأردنية، ومؤسسات التعليم العالي مخاطبة بهذا النص القانوني، وملزمة بتنفيذ بنوده، والتقصير في ذلك مخالفة للقانون من قبل الجامعة.

رابعا ـ أقر مجلس النواب الأردني قانون حماية اللغة العربية رقم 35 لسنة 2015م، والذي نشر في الجريدة الرسمية، رقم العدد 5347، صفحة 6298 ، تاريخ 1/ 7 / 2015م، والذي تكون من ثماني عشرة مادة، اتصفت بالسعة والشمول، لكل المجالات والقطاعات العامة والخاصة في الدولة، وكافة دوائرها، ومن ذلك ما جاء في المادة الثالثة منه: " تلتزم الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة والمؤسسات العامة والخاصة والبلديات والنقابات والجمعيات والنوادي والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والشركات، باستخدام اللغة العربية في نشاطها الرسمي "

فقد ذكر القانون جملة من مؤسسات الدولة وهيئاتها؛ سواء العامة أو الخاصة، التي يجب أن تلتزم بحماية اللغة العربية والمحافظة عليها ؛ بتفعيلها بين أفرادها، وعدم السماح لاي لغة أخرى بأخذ مكانها، وبذلك فإن تعيين من يعملون بهذه المؤسسات، ملزمون باستخدام اللغة العربية، مما يترتب عليه قبولهم فيها على أساس اتقان اللغة أثناء المقابلة.

كما أوضح هذا القانون في مادته هذه، كثيرا من الاجراءات التي ينبغي اتباعها من قبل تلك المؤسسات، لحماية اللغة العربية وحفظها من الضياع، فنص على ذلك، وبين هذه الطرق بالقول: " ويشمل دلك تسمياتها ووثائقها ومعاملاتها وسجلاتها وقيودها، والوثائق والعقود والمعاهدات والاتفاقيات، والعطاءات التي تكون طرفا فيها، والكتب الصادرة عنها ومنشوراتها وقوائمها، ولوائح أسعارها، والبيانات والمعلومات المتعلقة بالمصنوعات الأردنية والمنتجات الأردنية بما في ذلك المنتجات التي تصنع في المملكة بترخيص من شركات أجنبية، وانظمة العمل الداخلية لأي شركة أو مؤسسة أو هيئة رسمية أو خاصة، أو عقود العمل والتعليمات الصادرة بموجب القوانين والأنظمة، وأدلة الإجراءات والعمليات الخاصة بها، وأي إعلانات مرئية أو مسموعة أو مقروءة للجمهور، أو أي منشورات دعائية وغير دعائية، وأي حملات إعلامية "

فاعتبر القانون في هذه المادة أن اللغة العربية، هي اللغة المهيمنة على نشاط مؤسسات الدولة كافة؛ فهي لغة التعليم، وهي لغة الاتفاقيات في الدولة وبقية هيئاتها، وبها تدون المعاهدات وتجرى المراسلات والتفاهمات، سواء الداخلية، أو الخارجية مع الدول والمنظمات الأخرى، كما اعتبر القانون اللغة العربية أيضا لغة التواصل بين الأفراد؛ فبها يتم التخاطب، وبها تدون الإعلانات وتنقل الأخبار والدعايات التي تروج للبضائع والسلع، وكافة الاهتمامات.

الاضطرار لاستخدام لغة أجنبية

كما بينت تلك المادة من القانون حكم حالات اضطرار مؤسسات الدولة الخاصة والعامة؛ لاستخدام لغة أجنبية لطبيعة سيرها وعملها؛ فنصت على أنه: " في حال استخدام الجهات المنصوص عليها في هذه المادة أي لغة أجنبية؛ فإن عليها أن ترفق بها ترجمة إلى اللغة العربية " فهذا القانون يعد بحق من أهم وأفضل حام للغة العربية، وخادم لها، وبه نحمي لغتنا من الإهمال والضياع.

ما يميز هذا القانون

ويتميز هذا القانون، بشموله وتغطيته لمواضع لغوية حديثة، لم تتعرض لها القوانين التي قامت لخدمة اللغة العربية في بقية الأقطار العربية الأخرى (23)؛ ومن تلك **المواضع التي تفردت التشريعات الأردنية بذكرها؛ هذا القانون:**

قانون الأفلام وكذلك الملصقات الناطقة بغير العربية، فلا يرخص بعرضها إلا إذا تم ترجمتها إلى اللغة العربية، كما ورد في المادة الرابعة من القانون

وتنفيذ هذا القانون وإظهاره للعيان، بردع المخالفين يعد من واجبات الدولة، ويتحقق باستخدام الطرق المخولة لها، بعقاب أي جهة تتجاهل ذلك؛ إذ نصت المادة الثامنة عشرة على أن: " رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون "

المبحث الرابع

المهارات الإجرائية التطبيقية للجامعات الأردنيه الداعمة للغة العربية

سعت الجامعات الأردنية لتعزيز جانب اللغة العربية بين طلبتها، وفي جميع كلياتها، انسجاما مع مخططاتها وبرامجها العلمية، الهادفة لتطوير مناهجها الدراسية؛ فقررت وجوب تدريس مساقات عامة، وإجبارية تختص باللغة العربية، توصف بأنها متطلبات جامعة إجبارية، لا يعفى منها أحد مهما كان تخصصه

وكان لجامعة البلقاء التطبيقية ــ تلك الجامعة التي أتشرف بالانتماء إليها، كأحد أعضاء هيئتها التدريسية، الدور الهام في تبني مشروع حفظ اللغة العربية والاهتمام بها بين طلابها، فأقرت لطلابها ثلاثة مساقات، كمتطلبات جامعية في اللغة العربية، وهي:

أولا ـ مساق اللغة العربية الاستدراكي، ويرمز إليه باللغة العربية 99

ثانيا ـ مساق اللغة العربية 1 ، ويرمز إليه باللغة العربية 101

ثالثا ـ مساق اللغة العربية 2 ، ويرمز إليه باللغة العربية 2

أما ما يتعلق بمساق اللغة العربية الاستدراكي، فهو مبادئ عامة في اللغة (24) تتعرض لأساسيات عامة في اللغة العربية، كالإلمام بأقسام الكلمة، والإلمام بمواضع الإعراب والبناء، والفعل وأقسامه، والإلمام بالمرفوعات والمنصوبات من الأسماء، ومعرفة حروف الجر ومعانيها، وتحليل بعض النصوص الدينية، وتذوق لطائف أدبية بطريقة سهلة وميسرة، تلامس الواقع وتقترب من الأفهام.

وأما مساق اللغة العربية 1، فهو عبارة عن قواعد ونصوص مختارة؛ بحيث تغطي موضوعات المساق، المتعلقة بأنظمة اللغة العربية كأي نظام لغوي آخر، كما يرى العالم اللغوي السويسري (دو سوسير)؛ إذ يرى أن اللغة بشكل عام إنما هي نظام يتكون من ثلاثة أنظمة:

النظام الصوتي، والنظام الصرفي، والنظام النحوي (25) وبالتالي فإن هذا المساق يزود الطالب بنبذة عن النظام الصوتي، وكيفية إنتاج الصوت ومخارج الحروف، إضافة لتزويده بقدر كاف عن النظام اللغوي؛ من حيث إلمام الطالب بالجانب الصرفي؛ كمعرفته بأسماء الفاعل والمفعول، وأسماء الزمان والمكان..وإلمامه أيضا بالجانب النحوي؛ كمعرفته للأفعال الناقصة، والحروف المشبهة بالأفعال، والمثنى والجمع والأعداد، وما يتعلق بذلك من حالات، وكذلك إدراكه للجانب البلاغي، والمعجمي؛ من معرفة بعلوم البيان والبديع، ومعرفته لأنواع المعاجم اللغوية وطرائقها المنهجية، وإكسابه مهارات تتعلق بالإملاء والترقيم...

وأما مساق اللغة العربية 2 ، فيهتم بإكساب الطالب مهارات الكتابة العربية، وتذوقه جمالها، وإدراكه لخصائصها وميزاتها؛ من خلال دراسة تطبيقية لموضوعات من النثر القديم؛ كالرسائل الديوانية والأدبية (26)، ودراسة موضوعات من النثرالحديث تدور حول الخاطرة، والقصة والمسرحية، بالإضافة لموضوعات تتعلق بالكتابة الموضوعية؛ كالمقالة والبحث، والكتابة الوظيفية؛ كالمراسلات الرسمية، ومحاضر الجلسات والتقرير...

الخاتمة

في أعقاب بحث مكانة اللغة العربية وأهميتها، وبعد عرض التحديات التي تعيق انطلاقتها، وتحد من عالميتها؛ توصلت الدراسة لبعض النتائج والتوصيات التالية:

أولا ـ **النتائج**:

1 ـ ظهرت اللغة العربية؛ كأغنى اللغات وأفصحها، وأجودها دلالة على التعبير، ولذلك اختصها الله سبحانه وتعالى حاضنة لكتابه الكريم، ومفصحة لمراد شرعه القويم

2 ـ تنادت الصيحات، وبرزت المحاولات للنيل من اللغة العربية، ووئدها والقضاء عليها؛ تحت أسماء متعددة، وأساليب كثيرة؛ أساسها التبعية للغرب، وتقليده في الافكار والثقافة؛ فكانت تلك المحاولات عونا للاستعمار والتغريب الثقافي ودعما له

3 ـ انطلقت دعوات صادقة من أوساط الأمة الإسلامية، تصدع بوجوب حفظ اللغة العربية، والذود عنها، وأفرزت تلك الدعوات أنظمة وقوانين وتشريعات؛ ومن ضمنها القوانين والتشريعات الأردنية الملزمة لمؤسسات الدولة بالعمل على دعم وسيادة اللغة العربية، وتعزيز أدوارها في المجالات كافة، ومن أبرزها قانون حماية اللغة العربية المنبثق عن مجلس النواب الأردني رقم 35، لعام 2015م، ويتميز هذا القانون، بشموله وتغطيته لمواضع لغوية حديثة، لم تتعرض لها القوانين التي قامت لخدمة اللغة العربية في بقية الأقطار العربية الأخرى؛ ومن تلك المواضع التي تفرد القانون بذكرها؛ قانون الأفلام، وكذلك الملصقات الناطقة بغير العربية، فلا يرخص بعرضها إلا إذا تم ترجمتها إلى اللغة العربية، كما ورد في المادة الرابعة من القانون

ثانيا ـ **التوصيات**:

1 ـ توصي الدراسة بالالتزام الكامل بالتشريعات الخادمة للغة العربية، ووجوب تنفيذها تحت أشراف هيئة مستقلة متخصصة ومعنية بهذا الأمر

2 ـ كما توصي الدراسة بتكثيف الدروس والبرامج، والنشاطات المتعلقة باللغة العربية، وأن تكون دورية، ومتطلبا ضروريا لشاغر القبول والعمل في المؤسسات الخاصة والعامة.

تم بحمد الله

الفهارس

1 ـ ابن جني، عثمان، الخصائص، ج1 ، ص33 ، تحقيق محمد علي النجار، طبعة المكتبة العلمية

2 ـ راجح، محمد كريم، مختصر تفسير ابن كثير، ج1، ص572 ، دار المعرفة، ط2 ، بيروت، لبنان، 1406هـ 1986م

3 ـ براكس، غازي، فن الكتابةالصحيحة، ص29 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 1 ، 1405هـ 1984م ، بيروت، لبنان

4 ـ الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم اللخمي، الموافقات في أصول الأحكام، ج2، ص42، طبعة دار الفكر، بيروت، لبنان

5 ـ السباعي، مصطفى، من روائع حضارتنا، ص36 ، ط7 ، مطبعة النصر، عمان، الأردن، 1403هـ 1983م

6 ـ ابن جني، المصدر السابق، ص34

7 ـ الرافعي، مصطفى، وآخر، فن صناعة الكتابة، دار الجيل، بيروت، لبنان، ص46 ، طبعة سنة 1406 هـ 1986م

8 ـ الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، إرشاد الفحول غلى تحقيق الحق من علم الأصول، ص251 ، طبعة دار الفكر، بيروت، لبنان

9 ـ الشافعي، محمد بن إدريس، كتاب الرسالة، تحقيق أحمد محمد شاكر، ص51 ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1357 هـ 1938م

10 ـ المصدر السابق، ص48

11 ـ حسين، محمد محمد، أزمة العصر، ص143، الناشر دار عكاظ للطباعة والنشر، الرياض، السعودية

12 ـ كوكش، يحيى، وآخر، الواضح في الثقافة الإسلامية، ص170 ، دار المسيرة،عمان، الأردن، ط2 ، 2009

13 ـ المصري، جميل عبد الله، حاضر العالم الإسلامي وقضاياه المعاصرة، ج1، ص188، مكتبة العبيكان،ط5، 1422 هـ 2002م، الرياض، السعودية

14 ـ حسن، محمد محمد، أزمة العصر، ص151

15 ـ كوكش، الواضح في الثقافة الإسلامية، ص175

16 ـ الجندي، أنور، اللغة والآداب والثقافة، ص59 ، دار الأنصار، القاهرة، مصر

17 ـ المصدر السابق، نفس الصفحة

18 ـ حسين، أزمة العصر، ص147

19 ـ المصري، جميل، حاضر العالم الإسلامي، ج1، ص190

20ـ حسين، محمد محمد، الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، ج2 ، ص363، ط7 ، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1405هـ 1984م

21 ـ إبراهيم، حافظ، ديوان حافظ إبراهيم، ج1، ص 253، ضبطه وصححه ونشره أحمد أمين، وأحمد الزين، وإبراهيم الأبياري، ط2، الناشر: الهيئة المصريه للكتاب، عام 1987م

22 ـ برهومة، عيسى عودة، تحولات الحرف العربيعلى الشابكة (الأنترنت) بين رمزية الهوية الثقافية ورهانات العولمة، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاحتماعية، المجلد 45، العدد 1، العام 2018م، ص145

23 ـ المسكري، عبد الرحمن بن سعيد، مقال بعنوان: " حالة اللغة العربية ومستقبلها " ضمن تقرير أعدته وزارة الثقافة والشباب في دولة الإمارات العربية المتحدة، المحور الأول، ص32

24 ـ الشلبي، محمود وآخرون، اللغة العربية 99 ، ص7، جامعة البلقاء التطبيقية، ط1، 1430هـ 2009م

25 ـ الشلبي، محمود وآخرون، اللغة العربية 101، ص11، جامعة البلقاء التطبيقية، ط1، 1430هـ 2009م

26 ـ الشلبي، محمود وآخرون، اللغة العربية 102، ص45 و 54 ، جامعة البلقاء التطبيقية، ط1، 1430 هـ 2009م

قائمة المراجع

ـ الدستور الأردني لعام 1952 وتعديلاته

ـ القوانين الأردنية التالية:

أ ـ قانون قانون التربية والتعليم رقم 3 لسنة 1994م

ب ـ قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم 17 لسنة 2018م، وتعديلاته

ج ـ قانون مجلس النواب الأردني لحماية اللغة العربية رقم 35 لسنة 2015م، والذي نشر في الجريدة الرسمية، رقم العدد 5347، صفحة 6298 ، تاريخ 1/ 7 / 2015م

ـ إبراهيم، حافظ، ديوان حافظ إبراهيم، ضبطه وصححه ونشره أحمد أمين، وأحمد الزين، وإبراهيم الأبياري، ط2، الناشر: الهيئة المصريه للكتاب، عام 1987م

ـ براكس، غازي، فن الكتابةالصحيحة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 1 ، 1405هـ 1984م ، بيروت، لبنان

ـ برهومة، عيسى عودة، تحولات الحرف العربيعلى الشابكة (الأنترنت) بين رمزية الهوية الثقافية ورهانات العولمة، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاحتماعية، المجلد 45، العدد 1، العام 2018م

ـ الجندي، أنور، اللغة والآداب والثقافة، دار الأنصار، القاهرة، مصر

ـ ابن جني، عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، طبعة المكتبة العلمية

ـ حسين، محمد محمد، أزمة العصر، الناشر دار عكاظ للطباعة والنشر، الرياضن السعودية

ـ حسين، محمد محمد، الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، ط7 ، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1405هـ 1984م

ـ راجح، محمد كريم، مختصر تفسير ابن كثير، دار المعرفة، ط2 ، بيروت، لبنان، 1406هـ 1986م

ـ الرافعي، مصطفى، وآخر، فن صناعة الكتابة، دار الجيل، بيروت، لبنان، طبعة سنة 1406 هـ 1986م

ـ السباعي، مصطفى، من روائع حضارتنا، ط7 ، مطبعة النصر، عمان، الأردن، 1403هـ 1983م

ـ الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم اللخمي، الموافقات في أصول الأحكام، طبعة دار الفكر، بيروت، لبنان

ـ الشافعي، محمد بن إدريس، كتاب الرسالة، تحقيق أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1357 هـ 1938م

ـ الشلبي، محمود وآخرون، اللغة العربية 99 ، جامعة البلقاء التطبيقية، ط1، 1430هـ 2009م

ـ الشلبي، محمود وآخرون، اللغة العربية 101، جامعة البلقاء التطبيقية، ط1، 1430هـ 2009م

ـ الشلبي، محمود وآخرون، اللغة العربية 102، جامعة البلقاء التطبيقية، ط1، 1430 هـ 2009م

ـ الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، إرشاد الفحول غلى تحقيق الحق من علم الأصول، طبعة دار الفكر، بيروت، لبنان

ـ كوكش، يحيى، وآخر، الواضح في الثقافة الإسلامية، دار المسيرة،عمان، الأردن، ط2 ، 2009

ـ ـ المسكري، عبد الرحمن بن سعيد، مقال بعنوان: " حالة اللغة العربية ومستقبلها " ضمن تقرير أعدته وزارة الثقافة والشباب في دولة الإمارات العربية المتحدة، المحور الأول

ـ المصري، جميل عبد الله، حاضر العالم الإسلامي وقضاياه المعاصرة، مكتبة العبيكان،ط5، 1422 هـ 2002م، الرياض، السعودية